



محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

(اليابان)

السيد يامادا

الرئيس:

(رئيس الفريق العامل الجامع المعني بوضع اتفاقية إطارية  
بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في  
الأغراض غير الملاحية)

المحتويات

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: اتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير  
الملاحية (تابع)

../..

Distr. GENERAL  
A/C.6/51/SR.18  
5 December 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء  
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:  
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794,  
2 United Nations Plaza  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

تولى الرئاسة السيد يامادا (رئيس الفريق العامل الجامع المعني  
بوضع اتفاقية إطارية بشأن قانون استخدام المجاري المائية  
الدولية في الأغراض غير الملاحية)

#### افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٤٤ من جدول الأعمال: اتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير  
الملاحية (تابع)

وضع اتفاقية إطارية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية بالاستناد  
إلى مشروع المواد التي اعتمدها لجنة القانون الدولي في ضوء تعليقات الدول الخاطية وملاحظاتها والآراء  
التي تم الإعراب عنها في المناقشة التي جرت في الدورة التاسعة والأربعين (تابع) (A/49/10 و A/49/335؛  
و A/51/275 و Corr.1 و Add.1)

المجموعة الأولى (المواد ١ و ٣ و ٤) والمجموعة الثانية (المواد من ٥ إلى ١٠) (تابع)

١ - الرئيس: قال إنه يعتزم، دون استباق الحكم على مواقف الوفود، إحالة مشروع المواد الواردة في  
المجموعة الأولى، مشفوعة بتقييمه للاتجاهات العامة التي برزت أثناء المناقشة المتعلقة بها إلى لجنة  
الصياغة حتى تتمكن من الشروع في عملها في أقرب وقت ممكن. ودعا الوفود إلى إبداء أي تعليقات  
ترغب في أن تراعيها اللجنة.

٢ - السيد ييمير (إثيوبيا): قال إنه ينبغي ألا ينظر في سياق المجموعة الأولى في مسألة العلاقة بين  
الاتفاقية والاتفاقات القائمة، وإنما ينبغي أن تنظر فيها لجنة الصياغة عندما تقوم بإعداد مجموعة الأحكام  
الختامية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٤٩.

٣ - السيد بازرجي (تركيا): قال إن بإمكانه، بالرغم مما لديه من تحفظات، أن يقبل أسلوب العمل  
المقترح. بيد أنه يود أن يكرر تأكيد وجهة نظر وفده بأن الفريق العامل هو المنتدى المناسب لمعالجة  
المسائل الأساسية.

٤ - السيد براندلر (هنغاريا): قال إنه لا يمكن أن يتوقع من الفريق العامل أن يتفق على جميع التفاصيل  
وإرسال نص نهائي إلى لجنة الصياغة؛ وتتمثل مهمته في تحديد المسائل الرئيسية ونقاط الارتكاز مما يمكن  
لجنة الصياغة من القيام بعملها. ويتعين أن يعتبر مشروع المواد مجموعة كاملة، لأن الخبرة قد أظهرت أنه  
لا يتفق على أي شيء ما لم يتفق على كل شيء. ولذلك فإنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به الرئيس.

٥ - السيد لا ليوت (فرنسا): قال إن الإجراء الذي اقترحه الرئيس لا يعكس الآراء التي تم الإعراب عنها  
في المناقشة. ولا يمكن، حسبما يذكر، تبين وجود اتجاهات عامة، ومن الخطأ افتراض وجود توافق في  
الآراء. ويجب على الفريق العامل أن يكرس الوقت اللازم للاستماع إلى مختلف الآراء، وخاصة بشأن المواد

٣ و ٥ و ٧ التي تحتمل النقاش والتي تمثل جوهر المشروع. ولن يؤدي التعجل في الأمر إلا إلى نص نهائي غير مرض يتعذر قبوله على معظم الوفود.

٦ - وذكر أن توزيع المهام بين الفريق العامل ولجنة الصياغة واضح جدا؛ وتتمثل مهمة الأول في التوصل إلى مبادئ عامة ومهمة الأخرى في التركيز على الصياغة. وتصر حكومته على مراعاة موقفها بشأن المادتين ١ و ٣. أما حذف المواد الصعبة أو تأجيل النظر فيها فلن يؤدي إلا إلى تراكم المشاكل لمواجهتها فيما بعد. وينبغي أن يتوصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المواد قبل إرسال أي شيء إلى لجنة الصياغة.

٧ - السيدة اسكاراميللا (البرتغال): أعربت عن موافقتها على اقتراح الرئيس بإرسال المواد الواردة في المجموعة الأولى إلى لجنة الصياغة وإجراء مشاورات غير رسمية بشأن المجموعة الثانية. وقد تمت مناقشة المواد الواردة في المجموعة الأولى مناقشة مستفيضة، في كل من الفريق العامل وفي المشاورات غير الرسمية. وبالرغم من التحفظات التي أعرب عنها أحد الوفود، ليس هناك أي سبب لتأجيل إرسال المواد والتعليقات عليها إلى لجنة الصياغة، سيما وأن لجنة الصياغة تتمتع بولاية محددة تم النص عليها صراحة في قرار الجمعية العامة ٥٢/٤٩.

٨ - وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية، أعربت عن تأييدها لاقتراح الرئيس، القاضي بأن يجري وفد الولايات المتحدة الأمريكية مشاورات غير رسمية على أساس إفرادي بشأن المادتين ٥ و ٦، ويقوم الوفد الكندي بإجراء مشاورات غير رسمية بشأن المادة ٧. واقترحت أن يقوم الرئيس نفسه بتنسيق محادثات المتابعة المتعلقة بالمجموعة الثانية.

٩ - الرئيس: أكد أن المناقشات التي تجريها الولايات المتحدة وكندا هي مناقشات غير رسمية لاستكشاف إمكانية التوصل إلى شكل ما من أشكال توافق الآراء. وعندئذ يمكن أن تليها محادثات أكثر رسمية، على غرار المشاورات التي يجريها ممثل البرازيل بشأن المجموعة الأولى.

١٠ - السيد مرشد (بنغلاديش): أعرب عن اتفاقه مع ممثل هنغاريا بأن مشروع المواد يشكل نوعا من "الصفقة الكاملة" وتمثل حلا توفيقيا تم التوصل إليه بصعوبة وينبغي ألا ينقض. وبالتالي فإن وفده يؤدي إجراء العمل الذي اقترحه الرئيس، والذي من شأنه أن يصون سلامة هذه الصفقة.

١١ - السيد أكبر (باكستان): ذكر أن وفده يؤيد كذلك النهج المنهجي الذي اقترحه الرئيس لمعالجة المجموعة الأولى. بيد أنه، على نحو ما أشار إليه ممثل فرنسا، يرى أن الفريق العامل يجب أن يحذر من فرض توافق زائف في الآراء؛ ولا يزال هناك متسع من الوقت لبحث المسائل الشديدة الخطورة التي تنطوي عليها المجموعة الأولى، ولا سيما في المادة ٣. وذكر أن وفده من جانبه يجد من الصعوبة بمكان تعديل موقفه المعلن سابقا بشأن هذه المجموعة.

١٢ - السيد سميچكال (الجمهورية التشيكية): قال إن وفده لا يزال يواجه صعوبات بالنسبة للمجموعة الأولى، ولا سيما المادة ٣. ولا يزال هناك وقت لإجراء مزيد من النظر الموضوعي في هذه المجموعة. ومن السابق لأوانه إرسالها إلى لجنة الصياغة في الوقت الراهن.

١٣ - السيد فارسو (سلوفاكيا): قال إنه على الرغم من تقديره للجهود التي يبذلها الرئيس للتعجيل بالأمور، فإن لديه بعض التحفظات بشأن هذا النهج. فلا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بالعلاقة بين الفريق العامل ولجنة الصياغة. ومن الجوهرى تحديد الفرق بين الهيئتين والبت في الدور الذي يضطلع به كل منهما.

١٤ - وذكر أن وفده يرى أنه ليس هناك بعد أي توافق في الآراء بشأن فحوى المواد الواردة في المجموعة الأولى. ولم يتمكن من تبيين وجود أي اتجاه غالب فيما يتعلق بمسائل مثل وصف الضرر؛ وليس هناك على ما يبدو أي اتفاق بشأن نطاق الاتفاقية. ويجب تحقيق توازن بين حقوق والتزامات الدول الواقعة في أعلى النهر وفي أسفل النهر إذا أريد التوصل إلى توافق في الآراء. وهذه المسائل ليست مسائل صياغية وإنما هي مسائل موضوعية، يجب التوصل إلى حل لها في الفريق العامل. ولا يمكن إحالة المواد إلى لجنة الصياغة إلا عندما يكون هناك توافق في الآراء بشأن الجوهر.

١٥ - الأئمة باريت (المملكة المتحدة): أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها الرئيس لاستخدام الأسابيع الثلاثة المتاحة بأفضل طريقة ممكنة. ومع ذلك فإنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن للفريق العامل ولجنة الصياغة دورين مختلفين: فدور لجنة الصياغة هو دور تقني، ويعتبر الممثلون على حق بالتحذير من استخدامها كوسيلة لفرض توافق زائف في الآراء.

١٦ - وذكرت أن الفريق العامل، بعد إجراء قراءة أولى للمجموعتين الأولى والثانية، يجب أن يتصدى حاليا للمهمة المتمثلة في التفاوض على النص، وهي ليست مسألة سهلة عندما يكون هناك ٢٨ صيغة مقترحة. ومن ثم فإن بإمكان لجنة الصياغة أن تؤدي المهمة التقنية المتمثلة في توحيد هذه النصوص. وإذا ما تبين وجود رأي يمثل الأقلية، فيمكن عندئذ أن ينعكس ذلك بوضع النص ضمن أقواس معقنة، على أن يكون مفهوما أن نص لجنة الصياغة يمثل الاتجاه العام، لا توافقا في الآراء. وإذا ما انقسم الفريق العامل بشأن مسألة تتعلق بالجوهر، فيمكن عندئذ للجنة الصياغة أن تضع صياغة جديدة. ويتمكن الفريق العامل عندئذ من الاختيار بين خيارين أو ثلاثة، لا من بين ٢٨ خيارا. وبالتالي فإن وفدها يؤيد اقتراح الرئيس بإحالة المواد إلى لجنة الصياغة في أقرب وقت ممكن.

١٧ - السيدة مخيمر (مصر): قالت إن الوفود قد أوضحت مواقفها إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن المجموعة الأولى. ولا يزال هناك متسع من الوقت لإجراء مزيد من المشاورات لتيسير مهمة لجنة الصياغة في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، فإن لوفدها تحفظات تتعلق بالمشاورات غير الرسمية التي ستجري بشأن المجموعة الثانية، على أساس إفرادي. ويجب أن تجري المشاورات بحضور جميع الوفود.

١٨ - الرئيس: أكد أن المشاورات بشأن المجموعة الثانية ستجري بحضور جميع الوفود.

١٩ - السيد نيغوين دوي شيان (فييت نام): ذكر أنه بالرغم من أن الفريق العامل لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كثير من المسائل، فإنه لم يواجه بعد قيودا جديدة تتعلق بالوقت. بيد أن وفده يرى أنه ليس هناك حاجة للانتظار إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء قبل إحالة المواد إلى لجنة الصياغة. وينبغي أن يكون بالإمكان أصلا إحالة المواد ١ و ٣ و ٤ إلى تلك اللجنة، التي يمكن أن تنظر فيها وتقترح صيغتين بديلتين أو ثلاثة لكي ينظر فيها الفريق العامل فيما بعد، دون الإخلال بحق الوفود بتقديم مساهمات أو ملاحظات أخرى.

٢٠ - السيد تانزي (إيطاليا): قال إن وفده يؤيد اقتراح الرئيس الإجمالي، وخاصة فيما يتعلق بالمجموعة الأولى. وعلى الرغم من أن بعض الوفود قد أعربت عن معارضتها لذلك الاقتراح، فإنه لا يعتقد أن مواقفها تختلف إلى حد كبير. ويرى وفده، أن اقتراح الرئيس الإجمالي هو في صالح جميع الوفود.

٢١ - السيدة داسكالوبولو ليفادا (اليونان): قالت إن وفدها لا يجد أي صعوبة في إحالة المجموعة الأولى إلى لجنة الصياغة. وهو يعتقد، خلافا لبعض الوفود أن من الواضح أنه يمكن استخلاص اتجاهات عامة بالفعل. ويمكن للجنة الصياغة حاليا القيام بصياغة نصوص بديلة أو وضعها ضمن أقواس معقنة، يمكن عندئذ للفريق العامل أن يتخذ بشأنها قرارا نهائيا بتوافق الآراء. وفي الوقت نفسه، يمكن القيام بالعمل الأولي بشأن المجموعة الثانية في مشاورات غير رسمية. ويمكن عندئذ إحالة تلك المجموعة إلى لجنة الصياغة.

٢٢ - الرئيس: قال إن الفريق العامل قد كرس وقتا طويلا لمسألة الإجراءات. وهو حاليا في موقف يسمح له بإحالة المواد ١ و ٣ و ٤ إلى لجنة الصياغة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥